اغماءة تأثر لام احد المخطوفين في تظاهرة بيروت الشرقية

لماذا فُجرت في هذا الوقت؟

قضية المخطوفين: الأهالي يطالبون الحكومة بحل مشكلة لا يستطيع أحد حلها!

قال أحد نواب بيروت ان القرار الذي اتخذته الحكومة في تجزئة قضية المخطوفين والمفقودين هو افضل ما يمكن التوصل اليه في ضوء الواقع القائم. وهذا القرار يرتكز الى تبادل الذين ما زالوا على قيد الحياة او الذين اعترفت التنظيمات بوجودهم لديها من المخطوفين.

والقرار الذي تم التوصل اليه في اطار اللجنة الامنية كان من المحتمل ان ينفذ عقب الثقة بالحكومة، ولكن المسؤولين واركان التنظيمات لم يتحمسوا للتنفيذ في هذا الموعد رغبة منهم في ربط التنفيذ بالخطة الامنية وتخوفا من الانعكاسات السلبية التي يمكن ان تثيرها تجزئة القضية. وبعد البدء بتنفيذ الخطة الامنية. وجد المسؤولون ان في الامكان مواجهة الانعكاسات ووافقوا على المشروع القديم المتعلق باجراء عملية تبادل للمخطوفين الذين ما زالوا على قيد الحياة او المعترف بوجودهم استناداً الى لوائح الصليب الاحمر والجهات المعنية.

واضاف النائب ان الاتفاق الذي قضى بتكليف "فريق متابعة" لملاحقة القسم الثاني من قضية المفقودين هو افضل ما يمكن عمله في الوقت الحاضر. ولكن هذا الاتفاق لن يؤدي الى انهاء المأساة. وان الرئيس سليم الحص غير مرتاح الى تطورات المستقبل ويتخوف من مضاعفات يمكن ان تتعرض لها القضية في اي وقت. وبعد الاجتماع الذي عقدته اللجنة الامنية يوم الجمعة الفائت، ابلغ الحص بعض مراجعيه ان على الجميع التعاون لمعرفة مصير الباقين من المخطوفين، وان القضية هي "امانة في عنق المسؤولين والقياديين الروحيين والسياسيين".

وقال النائب ان المعطيات التي يملكها تثير مخاوفه من تفاعل قضية المفقودين وضغطها على الوضع العام. وان بقاء هذا العدد الكبير من المواطنين مجهول المصير هو بمثابة ثغرة كبيرة في حائط الخطة الامنية وفي بناء التسوية السياسية. وهذه القضية هي اكبر قضية مطروحة امام الحكم والحكومة ومجلس النواب والقيادات السياسية والروحية والمواطنين العاديين. والذي جرى في ساحة البربير وعلى المعابر من المرفأ حتى كنيسة مار مخايل مرورا بالطيونة يكوّن فكرة عما يمكن ان يحدث. والخطورة كون المحاولات التي تبذل لايجاد حل لهذه القضية تدور في حلقة مفرغة وتتحكم بها عقدة. والحلقة تتمثل في عدم وجود ارقام صحيحة عن عدد المفقودين منذ صيف ١٩٨٤ والعقدة تتمثل باستعداد التنظيمات للتعاون مع "فريق المتابعة" لتفتيش اي مكان، ولكن هذا "الأي مكان" لا يوجد فيه احد من الذين لم يعودوا الى عائلاتهم بعد غياب طويل. واذا كانت الحكومة سلمت بالامر الواقع وقبلت بتجزئة القضية ووافقت على تبادل الذين ما زالوا على قيد الحياة او الذين اعترفت التنظيمات بوجودهم لديها، فان على الحكومة ان تبحث عن الامر الواقع المقبل الذي يتمثل في اعترافها بالعجز عن اعادة جميع المخطوفين.

وقال النائب ان الاجتماعات التي عقدت في دار الافتاء في مناسبات سابقة ركزت على ابقاء القضية في اطارها الانساني، ولكن من الصعب ان تبقى القضية في هذا الاطار. والتظاهرات التي ادت الى قطع الطرق هي بمثابة اشارة الى ان هذه القضية اصبحت قضية انسانية - سياسية.

وفي رأي النائب ان القيادات الرسمية والسياسية والروحية تحاول ايجاد حل لمشكلة يصعب حلها.

وقال موظف كبير في وزارة الداخلية انه بعد التقارير التي رفعتها اجهزة الامن عن التظاهرات في ساحة البربير (قبل ان تمتد الى المرفأ والطيونة ومار مخايل) بدأ الوزير السكاف ينظر الى القضية من زاوية حافلة بالتشاؤم. في حضور عدد من الموظفين الامنيين والاداريين، قال وزير الداخلية ان الذي حدث هو امر مخيف للغاية ليس لان اهالي المفقودين مصممون على ملاحقة القضية بالتظاهر وقطع الطرق وحسب، بل لانهم يطالبون الحكومة والقيادات بحل مشكلة ليس في امكان احد ان يحلها. واضاف الوزير ان الحكومة والقيادات ملزمة اتخاذ التدابير الكفيلة التي تحول دون تعريض البلاد لنكسة خطيرة.

وفي رأي شخصية دينية ان اخطر ما في هذه القضية كونها انفجرت عقب تنفيذ الخطة الامنية التي يعلق عليها الناس الآمال من اجل الخروج من دورة القتل والتدمير. وتفجير قضية المخطوفين في هذا الوقت بالذات يحمل على التساؤل عما اذا كانت لدى الحكومة القدرة على مواجهة المضاعفات. واضافت، ان القضية خطيرة للغاية ومرشحة لأن تشكل خطرا جديا على مستقبل الخطة الامنية. ودعت جميع القيادات الى البحث عن حل "اي حل يمنع الكارثة". وقالت ان ما جرى من تظاهر وقطع طرق يحتم على القيادات ايجاد الحل بسرعة. وعادت الشخصية الى التحذير من كارثة يمكن ان تواجهها البلاد. والمسألة لم تعد مسألة العودة عن قرار اتخذ في تجزئة قضية المفقودين او التروي في تنفيذ القرار، بل اصبحت مسألة مخطوفين ومفقودين يطالب اهلهم باستعادتهم او الاعلان رسميا عن حقيقة مصيرهم، خصوصاً بعد التعهد الذي قطعه رئيس الجمهورية لوفد دار الافتاء بالاسراع في بت هذه القضية في مجلس الوزراء.

وصباح الاثنين، وعقب الاضراب الذي نفذ، والتوسع في اقفال المعابر، اعرب مراقبون عن خوفهم من ان تكون قضية المفقودين بدأت تسير في اتجاه جديد وخطير، وان يكون ما رافق الاضراب والتظاهرات بداية ضغط يرمي الى منع الحكومة من السيطرة على الموقف ومنع عودة الشرعية الى بيروت الكبرى واعادة الوضع الى ما كان عليه من تفجير و"تعاطف" - ان لم يكن اكثر - بعض القيادات الروحية والسياسية في المنطقة الغربية مع الحركة التي نفذها اهالي المخطوفين يحمل دلالات مهمة جدا ويلزم كبار المسؤولين البحث عن حل قبل ان تسقط الخطة الامنية ومعها الوضع العام في الهاوية. ■